واقع مؤشرات الحوكمة المحلية التي جاء بها قانون البلدية (11-10) وأثرها على التنمية المحلية من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني في بلدية شتوان -ولاية تلمسان-

The Reality Of The Indicators Of Local Governance Mentioned In Municipal Law (11-10) And Their Impact On Local Development In The Municipality Of Chetouane Tlemcen Province From The Perspective Of Civil Society Organisations

رحوي حسنية *

Rahoui Hasnia

جامعة تلمسان (الجزائر)، ilyesrahoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام 2022/04/26 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/14 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: لقد سعت الجزائر ومنذ أكثر من عشرية كاملة إلى العمل على تحقيق تنمية محلية حقيقية، وهذا في ظل ارتفاع حدة المطالب الداعية إلى محاربة الفساد، والمزيد من الديمقراطية ومشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار وتحسين ظروفها المعيشية وإعطاء صلاحيات أوسع للإدارة المحلية بالتركيز على الاقتصاد المحلي والبحث عن مصادر التمويل الذاتي. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية المحلية بالبلدية الجزائرية وتقييم مؤشرات الحوكمة المحلية التي جاء بها قانون البلدية(11-10)، وتفعيل دور المجتمع المدني. واعتمدت الدراسة على الاستبيان الكتابي الموجه إلى أعضاء تنظيمات المجتمع المدني ببلدية شتوان. وتمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الحوكمة المحلية والتنمية المحلية. وعلاقة تأثير للحوكمة على التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، الإدارة المحلية، الحوكمة المحلية.

تصنيفات JEL: O10، H80، G30.

Abstract: Algeria has sought to work on true local development for more than a decade, in response to the high intensity of demands for fighting corruption, more democracy, and the participation of local communities in decision-making, improving their living conditions, and granting broader powers to local administration by focusing on the local economy and seeking self-financing sources. The purpose of this research is to identify the reality of local development in Algerian municipalities, evaluate the indicators of local governance established by the Municipal Law (11-10), and mobilise civil society. The study relied on a written questionnaire distributed to members of Chatouan's civil society organisations. The Statistical Package for Social Sciences programme was used for statistical analysis.

The study concluded that there is a direct correlation between the indicators of local governance and local development. And the relationship of impact of governance on local development.

Keywords: Local Development, Local Administration, Local Governance.

JEL Classification Codes: O10, H80, G30.

*-المؤلف المرسل: رحوي حسنية ، البريد الإلكتروني: ilyesrahoui@yahoo.fr

تمهيد

تواجه الجزائر وكغيرها من الدول النامية عدة صعوبات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية عموما والتنمية المحلية خصوصا ، وهذا رغم توفر الإمكانيات المادية والبشرية ، وهو ما دفعها إلى تبني جملة من الإصلاحات التي سعت من خلالها إلى إرساء قواعد وأسس لإدارة شؤون الدولة والمجتمع من أجل الوصول إلى أفضل نظم وأساليب الحكم الصالح .وهذا خاصة في ظل التغيرات التي فرضتها قوى العولمة، وفي ظل الحراك الاجتماعي منذ سنة 2010 وارتفاع حدة المطالب الداعية إلى محاربة الفساد ،والمزيد من الديمقراطية ومشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار والمطالبة بتحسين الظروف المعيشية بتفعيل التنمية المحلية ، وإعطاء صلاحيات أوسع للإدارة المحلية من خلال الدعوة إلى التركيز على الاقتصاد المحلي والبحث عن مصادر التمويل الذاتي في المجتمع المحلي . وهو ما كشف عن حدوث تطورات متلاحقة في المنظومة السياسية، وفي العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع، وبينها وبين المجتمع المدني، وبين الإدارة المحلية والمواطن المحلي. وبما أن البلدية هي النقطة الأقرب إلى المواطن المحلي، وبما أن الدولة المركزية لم تعد قادرة على الاضطلاع بكل الاختصاصات ... فإن ذلك تطلب منها الإدخال التدريجي لمؤشرات (آليات) الحوكمة المحلية في إطار جملة الإصلاحات التي حملها قانون البلدية (11-10) والتي تشمل مبادئ الشفافية، المساءلة والمشاركة. فالإدارة المحلية أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى مجبرة على تحقيق الحوكمة المحلية وجعلها المجال المناسب ليقوم المواطن والقطاع الخاص بمساعدة المجتمع المدني بتحقيق نتائج فعالة. ولقد شكلت تنظيمات المجتمع المدني قوة دفع جديدة على مستوى العمل التنموي وذلك باعتبارها آلية لتحقيق الديمقراطية التشاركية وتعبئة المواطنين، وتأكيد الحقوق والدفاع عنها ومساعدة المجتمعات المحلية على الانفتاح وتحريرها من كافة القيود. وبالتالي الوصول إلى تجسيد تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية تستند إلى آمال المواطن المحلي واحتياجاته.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف انعكست مؤشرات الحوكمة المحلية التي جاء بها قانون البلدية (11-10) على التنمية المحلية؟ وما هو واقعها بالجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة:

- ماهية التنمية المحلية وما هو دور الإدارة المحلية (البلدية كنموذج) في تجسيدها؟
- ما المقصود بالحوكمة المحلية وما هي مؤشراتها؟
- ماهي أهم مؤشرات الحوكمة المحلية الرشيدة التي تضمنها قانون البلدية (11 – 10)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحوكمة المحلية وبين التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للحوكمة المحلية على التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى الدور الفعال الذي تقوم به الإدارة المحلية في محاولتها تجسيد مؤشرات الحوكمة المحلية، والتي أصبحت نقطة الربط التي لا غنى عنها لتفعيل الإصلاحات اللازمة لتحقيق التنمية المحلية التي يريد المواطن المحلي لمسها على أرض الواقع وبمشاركته .

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع التنمية المحلية بالبلدية الجزائرية وتقييم مؤشرات الحوكمة المحلية والبحث عن السبل الكفيلة التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني باعتباره همزة الوصل بين المواطن والإدارة المحلية. وكذا كشف النقاب على أهم النقائص أو العراقيل التي تقف عائقا أمام تفعيل إصلاح نظم الإدارة المحلية وبالتالي إيجاد أنسب الطرق التي يمكن من خلالها دفع عجلة التنمية المحلية.

خامسا: أدوات البحث ومنهجية الدراسة

لقد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك في محاولتنا وصف وتشخيص وتحليل واقع التنمية المحلية في بلدية شتوان، وهذا من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني وممثلا حقيقا للمواطن المحلي وناقلا لانشغالاته اليومية. وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المجمعة ميدانيا عن طريق الاستبيان الكتابي. والمعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(spss)

وتضمن البحث محورين أساسيين، تمثل الأول في الجانب النظري للدراسة. أما المحور الثاني فتطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بالتعرض لواقع مؤشرات الحوكمة المحلية في بلدية شتوان ولاية تلمسان. من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني.

I – مفهوم التنمية المحلية

I – 1 تعريف التنمية المحلية

يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"

(احمد مصطفى مريم، حفظي إحسان ،2005، ص224)

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها: "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول"(رشيد احمد ،1989، ص32).

I – 2 مبادئ التنمية المحلية

ونوجزها فيما يلي (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2006، ص44):

- **التوازن:** يهتم هذا المبدأ بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى.
- **الشمول:** ويعني ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** سواء كانت مادية أو بشرية.
- **اللامركزية الإدارية والمالية:** حيث تهتم اللامركزية الإدارية بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات العامة بين مستويات الحكم المختلفة.
- **المشاركة:** يعتبر مفهوم المشاركة واحدا من أهم المفاهيم التي ينشغل بها علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة، ويعرفها (Samuel H, and Joan M.Nelson 1976, p6-7) بأنها: "النشاط الذي يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية بهدف التأثير على صنع القرارات الحكومية.

I – 3 مفهوم الإدارة المحلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين وللزوايا التي ينظرون منها. فتعرف بأنها:" تنظيم محلي يتم بمقتضاه تنظيم الشؤون المحلية وإدارتها بواسطة هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وتقوم بمباشرة اختصاصاتها بموجب القانون مع بقائها خاضعة لرقابة السلطة المركزية"(الرواشدة شاهر علي سليمان،1989، ص35)
ويعرفها الكاتب البريطاني" كرام مودي "(Modie Grame) بأنها": مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة". أما" فؤاد العطار" فيعرفها بأنها: ‘‘توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها"(الطعامنة وآخرون،2003، ص8).

أ- إصلاح نظم الإدارة المحلية ودورها في عملية التنمية المحلية:

لقد بينت العديد من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة وذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين وتنبثق عنهم، وهي الأقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك. ويعرف إصلاح الإدارة المحلية بأنه:" كل عمل مقصود على المستوى القومي يؤدي إلى إنشاء نظم جديدة أو تعديل النظم القائمة للإدارة المحلية، أو اتخاذ إجراءات هامة لإعادة توزيع مسؤولية بعض وظائف التنمية الرئيسية بين الحكومة القومية ووحدات الإدارة المحلية أو زيادة المساهمة والمشاركة الشعبية في صنع السياسة والعمل على المستوى المحلي."(المعاني ،2010،ص203) ولكي تحقق عملية الإصلاح فعاليتها ومسايرتها للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، يجب على المهتمين بها أن يسلكوا سياسات جديدة في عملية الإصلاح وبناء قدرات الإدارة المحلية وإعادة النظر في الأمور التالية:

- الهياكل التنظيمية والإدارية.
- تحديد أساليب العمل والاهتمام بالعنصر البشري.
- العمل على التخفيف من المركزية الإدارية، وتشجيع المجالس الشعبية المحلية المنتخبة على الإسهام في محاربة البيروقراطية.

ولعل من بين أهم الأسباب التي تستدعي ضرورة الإصلاح في مجال الإدارة المحلية:

- مواكبة التطور والتغير في جميع نواحي الحياة.
- الزيادة الكبيرة في حجم السكان بشكل يفوق معدل الزيادة في حجم معدلات النمو الاقتصادي.
- العجز الواضح للإدارة العامة عن تحقيق الأهداف الموضوعة لها، وهو الأمر الذي يستدعي تغيير أساليب الإدارة ووسائلها نتيجة لتوسع الخدمات العامة وارتفاع تكاليف إنجازها.
- تزايد المطالبة بالمشاركة الشعبية وتفعيل دورها .

ب-الإدارة المحلية في الجزائر (البلدية كنموذج):

إذا كانت الإدارة المحلية في الجزائر تحتل مركزا هاما في النظام الإداري، وذلك لدورها الفعال في التنمية، فإن البلدية هي قوام وعمادة هذا النظام، كما تعتبر النواة الرئيسية المحلية باعتبارها الأقرب إلى المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤونه وتحسين وضعية حياته سواءً في الوسط الحضري أو الريفي. ولعل أهم إصلاح مؤسسي كرس أو حاول تكريس مفهوم الحوكمة على مستوى البلدية هو تعديل 2011 بموجب القانون (10/11) المؤرخ في 22 جوان 2011 (الجريدة الرسمية ،2010) والذي حاولت السلطة من خلاله تحسين الأداء الحكومي ومسايرة معايير الحوكمة. محاولا تطبيق حزمة من الإصلاحات وهذا بهدف تحسين الأداء والخدمة الإدارية وبإعادة النظر في أساليب التسيير والإدارة بما يتماشى مع مؤشرات الحوكمة.

II– مفهوم الحوكمة المحلية

II– 1 تعريف الحوكمة المحلية

يرى البنك الدولي بأن الحكم المحلي الجيد: "لا يقتصر على تزويد المواطنين بالخدمات المحلية فقط، بل يجب أن ينعكس ذلك في صورة تحسين نوعية الحياة، وخلق فضاء للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مع مراعاة البعد البيئي كما يؤكد على أهمية تحسين وتطوير الحكم المحلي وذلك لعدة اعتبارات.(Shah, Anwar. 2006, p188)

يوضح لنا الشكل(1) الموالي أهم الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي. والتي تتمثل في الحكومة المركزية والأجهزة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الشكل (1): الأطراف الفاعلة في الحكم المحلي الراشد

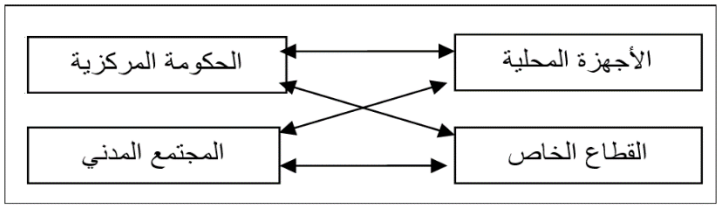

المصدر: (العلواني حسن، 2006، ص88)

II – 2 خصائص الحوكمة المحلية

وتعتمد على عدة مرتكزات أساسية أهمها:

- **المشاركة (Participation)**: وتعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد أو جماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة .
- **المساءلة (Accountability)**: ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "بأنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم (سمير محمد عبد الوهاب، 2006، ص28).
- **الشرعية(legitimacy)**: وتعني قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة .
- **الكفاءة والفعالية (Efficiency and Effectiveness)**: وتعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- **الشفافية (Transparency)**: وتعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية (داود عماد الشيخ،2004، ص146).
- **الاستجابة (Responsiveness)**: وتعني قدرة المؤسسات والآليات بما فيها الأجهزة المحلية على خدمة جميع الأطراف المعنية دون استثناء.
- **الرؤية الإستراتيجية (Strategic Vision)**: تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة من خلال منظور بعيد المدى لعملية التطوير.

❖ **الشراكة (Partnership)**: ويقصد بها" إيجاد صيغة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة في مصلحة ما من العمل المشترك، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات هي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاث (UNDP, 1997, p21)

III- واقع التنمية المحلية ومؤشرات الحوكمة المحلية التي جاء بها قانون (11-10) من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني ببلدية شتوان -ولاية تلمسان-

III - 1 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع البحث في تنظيمات المجتمع المدني التي تنشط في بلدية شتوان والبالغ عددها 93 جمعية ما بين: رياضية، ثقافية، علمية، مهنية، خيرية، لجان أحياء وجمعيات أولياء التلاميذ.

أما عينة الدراسة، فاشتملت على (255) عضوا من أعضاء تنظيمات المجتمع المدني وهو ما يمثل (22.6%)من المجتمع الكلي للدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المعاينة العشوائية. وبعد توزيع أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان على أفراد المجتمع، استرجع منها (227) استمارة، بنسبة استرجاع (89,01%)، كما تم استبعاد (27) استمارة منها، وذلك لعدم صلاحيتها للتحليل، ومنه كان عدد الاستمارات الصالحة للتحليل هو (200) استمارة أي ما يمثل (78.43%) من حجم العينة.

III- 2 نموذج الدراسة وأدوات جمع البيانات

أ- متغيرات النموذج:

❖ **المتغير التابع**: التنمية المحلية.

❖ **المتغير المستقل**: الحوكمة المحلية

ب-أداة جمع البيانات:

وفي بحثنا هذا اعتمدنا على الإستبانة (أو الاستمارة) كأداة لجمع البيانات ولقد تكونت من قسمين، الأول: يتضمن المعلومات العامة والشخصية التي تخص المبحوثين، أما الثاني: فيتضمن محورين يشملان فقرات متغيرات الدراسة: التنمية المحلية، مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالتنمية المحلية، هذا وقد تم تصميم أسئلة القسم الثاني على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد (Likert Scale).

ت-صدق وثبات الأداة:

❖ **صدق الأداة**: حيث تم عرضها على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستمارة، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها.

❖ **ثبات أداة الدراسة**: للتأكد من ثبات الدراسة، قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ والذي بلغت قيمته (0.929)، وهي قيمة جيدة تفي بأغراض البحث.

III- 3 المعالجة الإحصائية واختبار الفرضيات

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS19) وذلك باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم اختبار صحة الفرضيات عند المستوى ($\alpha \leq 0,05$) عن طريق الاختبارات الإحصائية التالية:

❖ الإحصاء الوصفي باستخدام: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية

- ❖ الإحصاء التحليلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronback) للتأكد من ثبات الاستبيان، معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) من أجل الوقوف على علاقة الارتباط بين التنمية المحلية ومؤشرات الحوكمة المحلي
- ❖ اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)
- ❖ تحليل الانحدار الخطي من أجل الوقوف على تأثير الحوكمة المحلية على التنمية المحلية

أ- تحليل نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة:

للقيام بتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات محاور الدراسة، استخرجنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية.

❖ **المحور الأول: واقع التنمية المحلية ببلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني**

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التنمية المحلية ببلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مفهوم التنمية المحلية يعني إنجاز عدد كبير من المرافق الضرورية وتقديم خدمات جيدة.	4,14	0,94
2	مفهوم التنمية المحلية يعني توفير بيئة استثمارية مناسبة.	3,97	1,02
3	مفهوم التنمية المحلية يعني تحسين مستوى معيشة المواطن المحلي.	4,16	0 ,96
4	لا تقوم البلدية بدورها على أكمل وجه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لوجود صعوبات تتعلق بالتسيير.	3,45	1,3
5	لا تقوم البلدية بدورها على أكمل وجه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لقلة الموارد المالية،	3,10	1,38
6	لا تقوم البلدية بدورها على أكمل وجه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لقلة الكفاءات.	3,16	1,42
7	الإصلاحات الجديدة التي جاء بها قانون البلدية الأخير(11-10) شجعت فعلا البلدية على إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية بشكل فعال	3,07	1,33
8	توجد عدالة في توزيع الاستثمارات المحلية ما بين بلديات الولاية	2,77	1,30
9	إن البديل الأمثل لدعم التنمية المحلية هو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للعجز المالي الذي تعاني منه البلدية.	3,77	0,97
10	المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأمثل لدعم التنمية المحلية لأن لها القدرة على الانتشار الواسع والوصول إلى المناطق النائية.	3,93	0,90
11	المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة لدعم التنمية المحلية لأنها تتكيف مع المتغيرات السريعة وتناسب قطاعات معينة كالنساء والشباب.	3,85	1,00
12	أكثر المشاريع التنموية إنجازا من قبل البلدية هي مشروعات اقتصادية (استثمار).	3,18	1,10
13	أغلب المشاريع التنموية المنجزة من قبل البلدية هي مشروعات الخدمة العمومية (جمع القمامة، توفير المياه الصالحة للشرب، الإنارة العمومية، صيانة الطرقات ....)	3,78	1,02
14	أغلب المشاريع التنموية المنجزة من قبل البلدية هي مشروعات تتعلق بالتربية والحماية الاجتماعية والرياضية والثقافية.	3,30	1,21
15	يتم توزيع المشاريع التنموية في البلدية حسب الكفاءة والمؤهلات.	2,74	1,3

16	المشاكل التي تعترض التنمية المحلية في البلدية ترجع إلى عدم كفاءة الجهاز المسير للبلدية.	3,48	1,34
17	المشاكل التي تعترض التنمية المحلية في البلدية ترجع أغلبها إلى قلة التمويل	3,02	1,37
	الدرجة الكلية	3,46	1,16

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج SPSS19

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن واقع التنمية المحلية في بلدية شتوان كان جيدا، حيث بلغ المتوسط العام(3,46)، مع انحراف معياري (1,16)، وقد جاء في مقدمة العبارات العبارة(3) بأعلى متوسط حسابي(4.16) وانحراف معياري(0.96) وهذا ما يدل على أن المواطن المحلي يهمه بالدرجة الأولى تحسين وتغيير مستوى معيشته إلى مستوى أفضل وهذا هو أبسط مفهوم للتنمية المحلية من وجهة نظر المواطن المحلي. ثم تليها العبارة(1) بمتوسط حسابي عالي (4,14) وانحراف معياري (0,94)، وطبعا هذه العبارة مرتبطة بالعبارة التي قبلها، فمفهوم التنمية المحلية بالنسبة للمواطن المحلي وهو تحسين مستوى معيشته عن طريق إنجاز أكبر عدد المرافق الضرورية التي تسهل وتبسط حياته، وكذا تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة، وتأتي في الترتيب الثالث العبارة (2) وهكذا بقية العبارات. وأما أدنى متوسطين حسابيين فكانا متوسطين وبلغا (2,74) و(2,77) على التوالي ويتعلقان بالفقرتين(15و8) وهذا ما يدل على أن هناك أسسا أخرى ربما تعتمدها البلدية في توزيع المشاريع التنموية، كما يرى المواطن المحلي أن الولاية لم تنصف بلديته أو لم تعطها حصتها.

المحور الثاني: واقع مؤشرات الحوكمة المحلية (المشاركة، المساءلة والشفافية، حكم القانون والعدالة والمساواة) ببلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع تطبيق معايير الحوكمة المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المشاركة	3,13	1,16	متوسطة
الشفافية والمساءلة	3,06	1,20	متوسطة
حكم القانون، العدالة والمساواة	2,80	1,26	متوسطة
الدرجة الكلية	2,99	1,20	متوسطة

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج SPSS19

يتضح من خلال الجدول (2) أن درجة تطبيق مؤشرات الحوكمة المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2,99)، وقد جاء في مقدمتها معيار المشاركة بمتوسط حسابي متوسط بلغ (3,13)، ثم تلاها متوسط معيار الشفافية والمساءلة بقيمة متوسطة كذلك بلغت (3.06) وفي الأخير جاء مؤشر حكم القانون، العدالة والمساواة بأدنى متوسط حسابي قدر ب (2,8)

ب-باختبار فرضيات الدراسة:

❖ **الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحوكمة المحلية وبين التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون والجدول(3) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط بين مؤشرات الحوكمة المحلية وبين التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني.

الجدول (3): علاقات الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة (الحوكمة المحلية، الإصلاح المؤسسي، التنمية المحلية)

Corrélations	التنمية المحلية	الحوكمة المحلية

التنمية المحلية	Corrélation de Pearson	1	0,231**
	Sig. (bilatérale)	0,001	
	N	200	198
الحوكمة المحلية	Corrélation de Pearson	0,231**	1
	Sig. (bilatérale)	0,001	
	N	198	198
**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).			

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج SPSS19

من خلال الجدول (3) نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الحوكمة المحلية والمتغير التابع التنمية المحلية، وبلغت (0,231) وهذا ما يدفعنا إلى قبول الفرضية ا الأولى القائلة "بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحوكمة المحلية وبين التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني. "، وهذا عند مستوى معنوية (0,01)

❖ **الفرضية الثانية : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الإصلاح المؤسسي والحوكمة المحلية على التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني.**

ولاختبار صحة هذه الفرضية استعملنا نموذج الانحدار الخطي (لقياس أثر المتغير المستقل الحوكمة المحلية على المتغير التابع التنمية المحلية) ونلخص نتائج تحليل الانحدار الخطي في الجدولين (4) و(5):

الجدول (4): اختبار الارتباط الخطي بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية Régression

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,373[a]	,139	,130	9,02721
a. Prédicteurs : (Constante), الحوكمة				

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج SPSS19

من خلال الجدول (4) نستدل على نوع واتجاه وقوة العلاقة بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) للحوكمة المحلية مع التنمية المحلية (0,373) وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية، أما قيمة معامل التحديد (R^2) فهي(0,139) أي ما نسبة (9،13 %) من التغييرات التي تطرأ على المتغير التابع المتمثل في التنمية المحلية ترجع إلى تأثير المتغير المستقل الحوكمة المحلية بمؤشراتها المختلفة.

الجدول (5): اختبار تحليل التباين بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2553,611	2	1276,806	15,668	0,000[b]
	Résidu	15809,150	194	81,490		
	Total	18362,761	196			
a. Variable dépendante : التنمية						
b. Prédicteurs : (Constante), الحوكمة						

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج SPSS19

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار تحليل التباين بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية، حيث يبين مدى إسهام الحوكمة المحلية في تفسير التباين الحاصل في التنمية المحلية، حيث تبَيَّن لنا أن هناك أثرا ذا دلالة معنوية للحوكمة المحلية على التنمية المحسوبة (15.668) وهي دالة إحصائيا عند مستوى Fالمحلية عند مستوى دلالة معدوم(0.000) إذ بلغت قيمة معنوية(0.000).

الجدول (6): تحليل الانحدار الخطي بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	35,086	3,812	0,137	9,204	0,000
	الحوكمة	0,064	0,033		1,955	0,052
a. Variable dépendante : التنمية						

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على نتائج SPSS19

بعدما تأكدنا أن هناك علاقة طردية بين الحوكمة المحلية و التنمية المحلية ، وأن الحوكمة المحلية تسهم في تفسير التباين الحاصل في التنمية المحلية ،فإنه ومن خلال الجدول (6) نلاحظ درجة تأثير متغير الحوكمة المحلية، إذ بلغت قيمة درجة التأثير (Beta)βللحوكمة المحلية(0،137) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الحوكمة المحلية تؤدي إلى زيادة في قيمة التنمية المحلية بقيمة (0،137)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة لأثر الحوكمة المحلية على التنمية المحلية التي بلغت (1،955) وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)

وهذا ما يؤكد وجود أثر ذي دلالة معنوية للإصلاح المؤسسي والحوكمة المحلية على التنمية المحلية، وعليه نثبت صحة الفرضية الرابعة والقائلة بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الإصلاح المؤسسي والحوكمة المحلية على التنمية المحلية في بلدية شتوان من وجهة نظر أعضاء تنظيمات المجتمع المدني .وإذا كانت معادلة الانحدار الخطي بالشكل التالي:

$$Y = C + a X$$

- Y : المتغير التابع (التنمية المحلية)
- C:الثابت (معامل التقاطع)
- a: معدل التغيير Y في عندما يتغيرX
- X: المتغير المستقل (الحوكمة المحلية)

فإنه وبالإسقاط على النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي بين الحوكمة المحلية والتنمية المحلية بالشكل التالي:

$$Y = 35,086 + 0,064\ X$$

التنمية المحلية = 35,086 + 0,064 (الحوكمة المحلية)

الخلاصة

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تكريس مبادئ الحوكمة المحلية وذلك بإدراجها في جملة الإصلاحات التي شرعت فيها منذ أكثر من عقد من الزمن، ولكن ما يتوجب الآن هو الإسراع في إتمام وتفعيل جملة هذه الإصلاحات. وذلك

بتفعيل الإصلاح المؤسسي على كافة الأصعدة وخاصة على المستوى المحلي (الإدارة المحلية) وهذا للقضاء على الفساد الإداري والقصور المؤسسي وبناء دولة المؤسسات.ولعل من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ❖ فيما يتعلق بواقع التنمية المحلية في بلدية شتوان فإنه كان على العموم مقبولا وهذا من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني باعتبارهم ممثلين عن المواطن المحلي. وهذا رغم بعض المشاكل والصعوبات التي تعيق التنمية المحلية والتي أرجعها أعضاء تنظيمات المجتمع المدني إلى صعوبات في مجال التسيير وعدم كفاءة الجهاز المسير للبلدية، وقلة التمويل.
- ❖ أما عن واقع مؤشرات الحوكمة فكان متوسطا على العموم يتصدر مؤشر المشاركة، ثم تلاه مؤشر الشفافية والمساءلة ثم مؤشر حكم القانون والعدالة والمساواة.
- ❖ هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بغض النظر عن ضعفها أو قوتها بين مؤشرات الحوكمة المحلية والتنمية المحلية ، ووجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للحوكمة المحلية على التنمية المحلية، وهذا ما يدفعنا إلى القول أنه كلما ارتكز الإصلاحات المطبقة أو التي ستطبق على مؤشرات الحوكمة المحلية كلما انعكس تأثير ذلك على التنمية المحلية.

التوصيات:

- ❖ لا بد من تفعيل الإصلاحات على كافة الأصعدة وخاصة على المستوى المحلي (الإدارة المحلية) وهذا للقضاء على الفساد الإداري والقصور المؤسسي وبناء دولة المؤسسات.
- ❖ إن الأمر يتطلب القيام بإعادة تأهيل حقيقي سواء من طرف الدولة أو من طرف الجماعات المحلية (بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة) نفسها، لأن الجماعات المحلية أصبحت تمثل اليوم فاعلا وشريكا أساسا في تحقيق التنمية، وهو ما يستدعي تطبيق جملة من الإصلاحات الجذرية التي تمس جوانب مختلفة (كفاءة المسيرين سواء كانوا أعضاءً أو موظفين، وتفعيل اللامركزية.(...
- ❖ إن أي تعديل جديد لقانون البلدية الأخير (11-10) لابد أن يتكيف مع المتغيرات الحاصلة في المجتمعات المحلية وأن يحرص على تكريس دور العمل الجمعي وترقيته وتشجيعه.

ملاحق

استمارة بحث حول: واقع مؤشرات الحوكمة المحلية التي جاء بها قانون البلدية(11-10) في بلدية شتوان-ولاية تلمسان-من وجهة نظر تنظيمات المجتمع المدني.

نرجو منكم الإجابة على الأسئلة المطروحة بدقة، من خلال وضع علامة (×) على الإجابة المناسبة، وطبعا معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا على تعاونكم.

القسم الأول: محاور **البحث**

I- المحور الأول : بيانات تتعلق بالجمعية المدنية.

اسم الجمعية: .....

تاريخ إنشاء الجمعية: .....

أهداف الجمعية: .....

مقر الجمعية: .....

رئيس الجمعية: .....

صفة العضو المستجوب: رئيس الجمعية ☐ عضو بالجمعية ☐

عدد المنخرطين في الجمعية: ☐

الجنس: انثى ☐ ذكر ☐

☐

السن: أقل من30 سنة ☐ من30إلى40سنة ☐ من40إلى50سنة ☐ 50سنة فأكثر

المستوى الدراسي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

المهنة: بدون عمل ☐ يعمل في القطاع الخاص ☐ يعمل لحسابه الشخصي ☐ موظف ☐ متقاعد ☐

II- المحور الثاني : أسئلة تتعلق بمفهوم التنمية المحلية

الرقم	العبارات	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
1	مفهوم التنمية المحلية يعني إنجاز عدد كبير من المرافق الضرورية وتقديم خدمات جيدة.					
2	مفهوم التنمية المحلية يعني توفير بيئة استثمارية مناسبة.					
3	مفهوم التنمية المحلية يعني تحسين مستوى معيشة المواطن المحلي.					
4	لا تقوم البلدية بدورها على أكمل وجه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لوجود صعوبات تتعلق بالتسيير،					
5	لا تقوم البلدية بدورها على أكمل وجه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لقلة الموارد المالية					
6	لا تقوم البلدية بدورها على أكمل وجه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لقلة الكفاءات.					
7	الإصلاحات الجديدة التي جاء بها قانون البلدية الأخير (11-10) شجعت فعلا البلدية على إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية بشكل فعال.					
8	توجد عدالة في توزيع الاستثمارات المحلية ما بين بلديات الولاية.					
9	إن البديل الأمثل لدعم التنمية المحلية هو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للعجز المالي الذي تعاني منه البلدية.					
10	المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأمثل لدعم التنمية المحلية لأن لها القدرة على الانتشار الواسع والوصول إلى المناطق النائية.					
11	المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة لدعم التنمية المحلية لأنها تتكيف مع المتغيرات السريعة وتناسب قطاعات معينة كالنساء والشباب.					
12	أكثر المشاريع التنموية إنجازا من قبل البلدية هي مشروعات اقتصادية(استثمار)					
13	أغلب المشاريع التنموية المنجزة من قبل البلدية هي مشروعات الخدمة العمومية جمع القمامة توفير المياه الصالحة للشرب الإنارة العمومية صيانة الطرقات...)					
14	أغلب المشاريع التنموية المنجزة من قبل البلدية هي مشروعات تتعلق بالتربية والحماية الاجتماعية والرياضة والثقافة...					
15	يتم توزيع المشاريع التنموية في البلدية حسب الكفاءة والمؤهلات.					
16	المشاكل التي تعترض التنمية المحلية في البلدية ترجع إلى عدم كفاءة الجهاز المسير للبلدية.					
17	المشاكل التي تعترض التنمية المحلية في البلدية ترجع أغلبها إلى قلة التمويل.					

III – المحور الثالث : أسئلة تتعلق بمؤشرات الحوكمة المحلية وعلاقتها بالتنمية المحلية

1/ مؤشر المشاركة:

الرقم	العبارات	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
18	يجسد قانون البلدية الأخير (11-10) فعلا مبدأ حق الفرد في اتخاذ القرار المحلي وبالتالي يشجع مبدأ المشاركة.					
19	تشارك تنظيمات المجتمع المدني في مداولات المجلس الشعبي البلدي.					
20	عندما تنقل تنظيمات المجتمع المدني انشغالات المواطنين للمجلس الشعبي البلدي تجد آذانا صاغية واهتماما بانشغالات المواطنين.					
21	يأخذ المجلس الشعبي البلدي بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات التي تقدمها تنظيمات المجتمع المدني.					
22	تشجع تنظيمات المجتمع المدني المواطن المحلي على المشاركة في بعض الأعمال والأنشطة التي تفعل التنمية المحلية.					
23	يأخذ المجلس الشعبي البلدي بعين الاعتبار برأي تنظيمات المجتمع المدني حول الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي عند إعداد المشاريع التنموية.					
24	يشارك المواطن المحلي عبر تنظيمات المجتمع المدني في بعض الأعمال التي تتعلق بمحيطه المحلي.					
25	يسعى المواطن المحلي للبحث عن سبل تفعيل مشاركته في التنمية المحلية.					
26	تخضع أغلب المشاريع التنموية التي يقوم بتنفيذها المجلس الشعبي البلدي إلى الرأي المسبق (المشورة) تنظيمات المجتمع المدني بصفتها ممثلا للمواطن المحلي.					

2/ مؤشر الشفافية والمساءلة:

الرقم	العبارات	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
27	مبدأ الشفافية الذي كرسه قانون البلدية الأخير (11-10) يولد فعلا علاقة متينة بين المواطن المحلي والإدارة ويزيد من ثقة المواطن المحلي بالمجلس الشعبي البلدي.					
28	تستطيع تنظيمات المجتمع المدني ممارسة نشاطها دون قيود والاطلاع على نشاط المجلس الشعبي البلدي.					
29	يتمتع موظفو البلدية بما فيهم أعضاء المجلس الشعبي البلدي بكفاءة مهنية وثقافة عمل لأداء وظائفهم بما يخدم فعلا مفهوم الشفافية والمساءلة التي جاء بها قانون البلدية (11-10).					
30	تستطيع تنظيمات المجتمع المدني الحصول على المعلومات عن كيفية استخدام التمويل المحلي.					
31	تحصل تنظيمات المجتمع المدني على كل التوضيحات اللازمة عند طلبها من المجلس الشعبي البلدي فيما يتعلق بأولويات مشاريع التنمية المحلية والتي اقترحتها مؤسسات المجتمع المدني مسبقا.					
32	تعتقد تنظيمات المجتمع المدني أن هناك جهاز رقابة فعال يتولى متابعة وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.					

33	في حالة مراقبة نشاط المجلس الشعبي البلدي من قبل الهيئات المخولة بذلك قانونا، تنفذ فعلا نتائج التقارير الصادرة في حقهم.					
34	توجد شفافية في إبرام وعقد الصفقات العمومية بالبلدية.					
35	ينظم المجلس الشعبي البلدي اجتماعات دورية مع ممثلي تنظيمات المجتمع المدني لنقل شكاوى وانشغالات المواطنين المحليين.					

3/ مؤشر حكم القانون والعدالة والمساواة:

الرقم	العبارات	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
36	يحترم موظفو البلدية بما فيهم أعضاء المجلس الشعبي البلدي مواقيت العمل والقوانين والنصوص التشريعية					
37	يطبق المجلس الشعبي البلدي القوانين واللوائح بشكل يراعي العدالة والمساواة.					
38	يتسم تقديم الخدمات العامة في البلدية وتوفير المرافق الضرورية للمواطنين المحليين بالعدالة وذلك في المكان والزمان المناسبين.					
39	يوجد في البلدية إجراءات خاصة للتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة.					
40	يتم الإعلان عن الوظائف المتوفرة في البلدية في وسائل الإعلام المحلية.					
41	تتعامل لجنة فرز طلبات التوظيف بعدالة مع ملفات طلبات التوظيف.					
42	لا يشارك موظفو البلدية في إجراءات التعيين لأحد أقاربهم المرشح للوظيفة.					
43	يهتم المجلس الشعبي البلدي بمحاربة والقضاء على مختلف المشاكل التي يعاني منها سكان المجتمع المحلي (الفقر، البطالة...)					
44	لا يدخر المجلس الشعبي البلدي أي جهد في مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وتوجيه الإعانات لمستحقيها.					

الإحالات والمراجع:

المراجع العربية:

- احمد مصطفى، مريم وآخرون (2005). قضايا التنمية في الدول النامية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية (21 فبراير 2012). قانون البلدية 11-10 المؤرخ في20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو2011 المتعلق بالبلدية.
- الرواشدة، شاهر علي سليمان، (1989). الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية حاضرها ومستقبلها. (35). عمان، الطبعة الأولى، مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الطعامنة، محمد محمود وآخرون (8-20أوت، 2003). نظم الإدارة المحلية، المفهوم والفلسفة والأهداف. الملتقي العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان .
- العلواني، حسن (8،8،2006). اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.
- المعاني، أيمن عودة (2010). الإدارة المحلية. عمان، الأردن. الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع.
- داود، عماد الشيخ (14 ديسمبر 2004). الشفافية ومراقبة الفساد. في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان.
- رشيد، احمد (1989). نظام الحكم والإدارة. الإسكندرية، دار المعارف.
- سمير محمد، عبد الوهاب (28، 2006). الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة.
- محمد عبد الفتاح، محمد عبد الله (2006). تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

المراجع الأجنبية:

- Samuel, H. (1976). Easy Choice: Political Participate In Developing Countries. Harvard University Press.
- Shah, A. (2006). Public Sector Governance and Accountability Series : Local Governance In Developing Countries. The World Bank Publication Washington DC.
- UNDP. (1997). Reconceptualising Governance. Discussion paper 2, Management Development and Governance Division, Bureau for policy and Programme Support, UNDP. New York.